الأنباء
الثلاثاء 19 ديسمبر 2017

لمشاهدة الصفحة PDF

أكد أن سلامة القطاع المصرفي وخلوه من العمليات غير المشروعة.. «خط أحمر»

«المركزي» يطالب البنوك بقائمة المتعاملين بـ «البيتكوين»

محمود فاروق

وجه بنك الكويت المركزي استفسارين إلى البنوك الكويتية بشأن تداول العملة الإلكترونية «البيتكوين» من خلال عملاء البنوك، محذرا من العواقب السلبية من تداولها، ومؤكدا على أن هذا النوع من العملات الافتراضية لا يعد عملة معتمدة داخل الكويت واستفسارات المركزي من البنوك كانت كالتالي:

هل لديكم عملاء قاموا بمعاملات مصرفية لها علاقة بالبيتكوين؟

● اذا كان هناك عملاء لهم علاقة بالبيتكوين فعلى البنك ارسال قائمة بأسمائهم.

وقالت مصادر رقابية لـ «الأنباء» إن العملة الافتراضية التي يجري تداولها عبر الشبكة العنكبوتية، تكتسب خطورتها من كونها خارج المظلة الرقابية داخل الكويت، مبينا ان مصدر القلق الأول من هذه العملة يتمثل في استخدامها في عمليات غير مشروعة، مثل تسهيل عمليات تحويل الأموال للإرهابيين، أو تسهيل عمليات غسيل الأموال ونقلها بين الدول تحت ذريعة الاستثمار حيث لم يلق هذا النوع من الأدوات غير المشروعة رواجا أو قبولا رسميا لدى الجهات الرقابية بالدول الخليجية والعربية.

وأضافت المصادر ان استفسار «المركزي» للبنوك بشأن تدول العملة الافتراضية يأتي من ناحية حرصه على سلامة القطاع المصرفي والتأكد من خلوه من أي عمليات غير مشروعة قد تسبب قلقا لدى القطاع.

صرامة الرقابة المصرفية

وأكدت المصادر على جودة معايير الضبط المالي في البنوك الكويتية، مبينا ان وكالات التصنيف العالمية تضع الكويت، في المراكز الاولى عالميا من حيث «صرامة معايير الرقابة المالية»، وهذا خير مؤشر يفسر سعي بنك الكويت المركزي إلى التحذير من عواقب التداول بأدوات مالية غير واضحة بمعايير تداولها وقيمتها.

وذكرت المصادر أن سياسات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتداول العملات لا تسمح بأي ثغرة، يمكن أن تؤثر على حركة السيولة وخروجها ودخولها عبر النظام المصرفي والمالي في الكويت.

وهنا تجدر الإشارة إلى ان اتحاد مصارف الكويت طلب من البنوك في يونيو الماضي بناء على تعليمات من المركزي الكويتي تحذير عملائها من استخدام ما يعرف بالعملة الافتراضية (بيتكوين)، بعد أن لاحظ أن هذه العملة بدأت تنتشر في الكويت بشكل يرفع معدلات المخاطر على متداوليها. وأكد في طلبه من البنوك على ضرورة تعزيز جهودها نحو حماية العملاء من انتشار هذه العملة، خصوصا ان «بيتكوين» افتراضية ولا يمكن تتبعها، وليس لها وجود ملموس، موضحا انها عبارة عن عملة رقمية، فائدتها الوحيدة إجراء تحويلات فورية إلى أي شخص في أي مكان في العالم عن طريق الإنترنت.

حملة تفتيش

من ناحية اخرى، قالت مصادر مصرفية ان بنك الكويت المركزي يرسل فريق تفتيش إلى كل المصارف الكويتية كإجراء دوري يتم على مدار العام وذكرت المصادر ان فرق التفتيش التي تجوب البنوك حاليا تقوم بتدقيق شامل على كل العمليات والتفاصيل داخل المصارف، إذ تعتبر تلك العملية الأكبر خلال العام وذلك للاطمئنان إلى الوضع المالي للمصارف، حتى تتم معالجة أي أمر أو ملاحظة قبل إغلاقات البيانات المالية السنوية، وتحديد المخصصات المطلوبة سواء التحوطية والعامة أو المحددة، والكشف عن مدى التزام البنوك بالتعليمات الرقابية من المركزي، والتدقيق في ملف الشكاوى الواردة من العملاء وكيفية التعامل معها.

وأضافت ان ضمن العمليات التي تستفسر عنها فرق التفتيش كانت تتعلق بمدى التزام المصارف بملف الفواتير من العملاء مقابل التسهيلات الاستهلاكية المطلوبة، ومراجعة ملف التركزات الائتمانية لكبار العملاء.

وأوضحت المصادر أن الفرق التفتيشية هي التي تخرج بالملاحظات والمخالفات، التي تذكرها البنوك في الجمعيات العمومية، من تنبيهات أو جزاءات مالية أو مخالفات لتعليمات البنك المركزي الخاصة بشأن النقد وتنظيم المهنة المصرفية.

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

سياسات «المركزي» لا تسمح بثغرة في تداول العملات بالبنوك الكويتية

بالتعاون مع كلية «هارفارد» للسنة التاسعة على التوالي

«الدراسات المصرفية» يقدم برنامج «تطوير القيادات بالبنوك»

د.محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية د.محمد الهاشل إن المعهد سيقوم، وللسنة التاسعة على التوالي، بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال، بتقديم برنامج خاص لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول الخليج وبعض دول الشرق الأوسط، وذلك خلال الفترة من 27 يناير إلى 1 فبراير 2018.

وأوضح الهاشل أن البرنامج هو أحد المشاريع التنموية الاستراتيجية التي يتولى تنظيمها معهد الدراسات المصرفية، وذلك بهدف تطوير الكوادر الوطنية، والتي تمثل القيادات التنفيذية عصبها الحيوي.

وأضاف أن هذا البرنامج عقد للمرة الأولى في 2010 بالكويت، حيث اقتصرت المشاركة في حينه على بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية الأعضاء في معهد الدراسات المصرفية.

ونظرا للنجاح الكبير الذي حققه البرنامج، وبغية تعزيز أوجه الاستفادة من هذه التجربة، فقد تم الاستمرار في تقديمه سنويا منذ 2011 على مستوى دول مجلس التعاون.

وقد عزز هذا التوجه نحو تقديم البرنامج على مستوى دول مجلس التعاون رغبة مماثلة من كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وذلك لتوسيع نطاق البرنامج ليكون برنامجا إقليميا.

الهاشل: البرنامج مشروع تنموي لتطوير الكوادر الوطنية

وذكر المحافظ أن البرنامج يعقد بالتناوب كل عام في إحدى دول مجلس التعاون، حيث عقد عام 2015 في الكويت.

وقد شارك في هذه البرامج - إلى جانب بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية - مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الخليجية. أما بالنسبة للبرنامج القادم لعام 2018 فسيعقد في دبي - دولة الإمارات العربية -.

وبين أن التواصل مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال قد بدأ منذ عام 2009، موضحاً أن البرنامج الذي تقدمه كلية هارفارد للعام التاسع على التوالي يعتبر أول برنامج خاص تقدمه الكلية على مستوى دول الخليج، حيث ان الكلية تنتقي، بعناية وبناء على اعتبارات عديدة، المشاريع التي تنفذها خارج مقرها في مدينة بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية.

وذكر المحافظ أن رغبة الكلية في مواصلة العمل مع معهد الدراسات المصرفية في الكويت هي دليل على نجاح هذا التعاون المتميز بين الجهتين.

وفيما يخص تصميم البرنامج، فقد أفاد الهاشل بأن محتوى البرنامج القادم الذي ستنفذه كلية هارفارد في عام 2018، سيقدم تحت عنوان «قيادة تنفيذ الاستراتيجية في مجال الخدمات المالية» (Leading Strategy Execution in Financial Services)، ويتكون من محورين هامين هما «الإدارة الإستراتيجية» و«القيادة».

وفيما يخص مدة البرنامج فهي ستة أيام تعقد خلال الفترة من 27 يناير إلى 1 فبراير 2018، ويستهدف المدراء التنفيذيين من مستوى مديري الإدارات أو ما يعادله على الأقل.

«جي إف إتش» تستحوذ على عقارين في شيكاغو بـ 150 مليون دولار

هشام الريس

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية (جي إف إتش) في بيان صحافي أمس عن نجاح عملية الاستحواذ على استثمار جديد في الولايات المتحدة والذي يضم عقارات مكاتب في ضواحي شيكاغو، وذلك في صفقة بلغت قيمتها حوالي 150 مليون دولار.

وأضاف البيان أن توقيع الصفقة تم بالشراكة مع شركة CrestLight Capital و Licoln Property، حيث تعتبر Lincoln Property واحدة من أكبر شركات إدارة العقارات في الولايات المتحدة اذ تقوم بإدارة 356 مليون قدم مربعة، كما تعتبر ثاني أكبر مدير للأصول العقارية بالولايات المتحدة وتدير أصولا بقيمة 30 مليار دولار.

وبالإضافة إلى عملها كمدير للأصول والعقارات، فإن شركة Lincoln property وCreslight Capital شاركت في الاستثمار مع مجموعة جي إف إتش مع الحفاظ على المصالح المشتركة بين الطرفين.

وتعتبر العقارات المستحوذ عليها من الدرجة الأولى بين عقارات الضواحي في سوق شيكاغو، وهي تتألف من عقارين متوسطي الارتفاع مع طابقين لمواقف السيارات على مساحة 25 فدانا.

وتم بناء العقارات وفقا لأعلى المعايير المؤسسية وتم تجهيزها بناد صحي كامل الخدمات ومسبح ومرافق لعقد المؤتمرات ومطاعم بالاضافة لمركز لرعاية الأطفال أثناء النهار. وبالإضافة إلى الموقع والإطلالة المميزة وسهولة الوصول إلى المرافق المجاورة، تتميز الأبنية بواجهات من الغرانيت الأخضر والزجاج الأخضر أيضا.

ويتألف هيكل الأبنية من إطار فولاذي محيط مع طبقات اسمنت مسلح خفيف فوق أرضيات حديدية مموجة. وأول ما يشاهده الزائرون إلى هذه الأبنية هو تلك الردهة ذات الطوابق الخمسة الرائعة والمبنية من الفولاذ والزجاج. وبفضل هذا الموقع المميز في السوق، فإن هذه العقارات تمتلك قاعدة دائمة من المستأجرين.

ويقدم هذا الاستثمار لمجموعة جي إف إتش ومستثمريها فرصة للوقوف على التحركات الإيجابية في سوق العقار الأميركي، وبالخصوص، التوجه المتصاعد نحو مكاتب الضواحي التي تقدم مساحات أكبر وفق مخططات حديثة ومرافق قريبة.

وعبر الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية هشام الريس عن سعادته بالإعلان «عن استثمار رئيسي آخر في سوق العقار الأميركي ضمن محفظتنا المتنامية وسجلنا الناجح في هذا السوق.

ونحن سعداء بشكل خاص لقيامنا بهذا الاستثمار بالشراكة مع شريك عالمي، وهو ما سيضمن مضاعفة العوائد وعوائد التخارج من هذا الاستثمار. سوق المكاتب في القطاع العقاري في الولايات المتحدة يقدم لنا تنوعا إضافيا وانتشارا للمجموعة ومستثمريها. هذه الصفقة هي استمرار لاستراتيجيتنا في الاستحواذ وتقديم فرص مميزة وذات عوائد مرتفعة لمستثمرينا».

كرّم الرعاة والمشاركين في الدورة السابعة لمعرض الصناعات والبناء

الصبيح: الكويت مقبلة على مشاريع تنموية كبيرة خلال الـ 10 سنوات المقبلة

يوسف لازم

قال نائب رئيس مجلس الإدارة، الرئيس التنفيذي لشركة الصناعات الوطنية، عادل الصبيح، إن الكويت وعلى امتداد 10 سنوات مقبلة على مشاريع تنموية كثيرة وكبيرة، خصوصا في مجال البناء والإنشاء، لافتا في الوقت نفسه إلى أن قطاع صناعة البناء مازال يعاني من تعقيدات كثيرة تتعلق بتأخر منح التراخيص، وكثرة الإجراءات، وعدم توفر الحماية الجزئية من التنافس غير الشريف.

وأكد الصبيح على هامش الحفل الذي أقيم أول من أمس، لتكريم للرعاة والمشاركين في الدورة السابعة من معرض الصناعات والبناء، والذي امتد من 11 حتى 14 ديسمبر الجاري، أنه لا بد أن الدولة أن توفر للمصانع المحلية هامشا من التشجيع وتسهيل التراخيص، إلى جانب توفير الأراضي للمستثمرين الوطنيين، بالإضافة إلى ضبط الجودة، والذي يحمي هذا القطاع من الإغراق، ويحفظه على مدى سنوات ممتدة.

ودعا الصبيح الحكومة إلى إبرام عقود مستقبلية مع مصانع مواد البناء الوطنية لإعطائهم مؤشرات استقرار وطمأنينة على المدى البعيد، وتحفيزهم على زيادة إنتاجهم لاستيعاب عدد المشاريع الكبيرة التي تنفذها الدولة، وتجنيبهم الخسائر في حال تعثر بعض المشاريع أو توقفها.

وذكر أن معرض الصناعات والبناء بدورته السابعة، والذي أقيم بمشاركة أكثر من 70 جهة متخصصة في قطاع البناء والتشييد من القطاعين الحكومي والخاص، كان مميزا هذا العام من جهة الشركات المشاركة ومستوى المواد المعروضة وتنوعها.

ولفت إلى أن المعرض يهدف إلى تقديم أحدث منتجات البناء على مستوى العالم وأحسنها جودة ويفتح المجال للمواطنين للاطلاع على مختلف الخيارات المتوافرة أمامهم لبناء بيوتهم.

وأوضح الصبيح أن إقامة أي نوع من أنواع مشاريع البناء والتنمية، يجب أن يقابلها صناعة بناء مكافئة داخل البلد، مشيرا إلى أن مواد البناء عادة ما تكون ثقيلة الوزن وكبيرة الحجم، ويصعب تصنيعها في مكان بعيد ونقلها إلى موقع الإنشاء.

وأكد أن صناعة البناء قضية مهمة لكل دولة، لأنها تستخدم مواردها الأولية في إنتاج مواد البناء في الدرجة الأولى، في حين أن المواد المستوردة تكون في حقيقتها مكملة وليست عنصرا أساسيا في البناء.

من جانبها، قالت المدير التنفيذي لشركة «إكسبو تاج» لتنظيم المعارض والمؤتمرات، داليا وفائي، إن معرض الصناعات والبناء السابع، استطاع أن يوفر كل احتياجات المواطنين من مستلزمات البناء والتشييد والديكور، بما يواكب آخر مستجدات هذه الصناعة من تقنيات وتطورات.

وأضافت أن المعرض هذا العام امتاز بطرحه أفكارا جديدة، لاسيما مع وجود أبرز الشركات المتخصصة التي تقدم كل ما تحتاج اليه مراحل عملية البناء، وأحدث وأرقى منتجات التشطيبات والديكور التي تتوافق مع ذوق المواطن الكويتي، معربة عن بالغ سعادتها للنجاح الباهر الذي حققه المعرض في الدورة الحالية، ما يؤكد الثقة الكبيرة التي توليها الجهات الحكومية كافة وشركات القطاع الخاص ذات العلاقة لهذا التجمع الوطني السنوي الكبير والمهم ونجاح ورش العمل التي شرحت للمواطنين كيفية طرق البناء للعديد من مراحل البناء.

وفي ختام الحفل، قام تم تكريم الجهات والشركات الراعية والمشاركة وتسليمهم الدروع التذكارية تقديرا لجهودهم ودعمهم في نجاح المعرض.

عادل الصبيح مكرما داليا وفائي خلال معرض الصناعات والبناء (احمد علي)

قطاع صناعة البناء يعاني من تعقيدات كثيرة تتعلق بتأخر منح التراخيص

وفائي: المعرض واكب آخر مستجدات صناعة البناء من تقنيات وتطورات

الرعايات البلاتينية

تم خلال الحفل تكريم الرعاة البلاتينيين للمعرض، وهم شركة الصناعات الوطنية، وبيت التمويل الكويتي، والشركة المتحدة لصناعات الحديد، وأسيكو للصناعات، ومجموعة وليد الجابر، ومطابخ الفارسي، ومجموعة الدوسري، وبرافو هومز للمقاولات العامة للمباني.

الرعايات الذهبية

وبعد ذلك، تم تكريم الشركات صاحبة الرعاية الذهبية للمعرض، وهي «أحمد إبراهيم الصراف للتجارة العامة والمقاولات»، و«أحمد إبراهيم الصراف للأثاث والمفروشات»، وشركة كويت أرك للمطابخ، وشركة مركز الديكور، والرفاعي للزجاج، وشركة الكثبان الكويتية للتجارة العامة والمقاولات، ومؤسسة الكويت التقدم العلمي، و«جي كي سمنت ووركس»، و«توب دوور»، و«بنسل ديزاين»، وشركة عربي، و«دار ماس للاستشارات الهندسية»، ومجموعة نعمة المتحدة للتجارة العامة والمقاولات، و«أفكا لمقاولات التكييف»، و«FAK Group».

«بلومبيرغ إيكونوميكس»: 4 عوامل رئيسية ستشتمل عليها السعودية تعلن موازنتها الجديدة اليوم

تعتزم السعودية الإعلان عن موازنتها الجديدة اليوم، وفي هذا السياق أصدرت «بلومبيرغ إيكونوميكس» حول العوامل الرئيسية التي يجب الاطلاع عليها بالموازنة الجديدة، حيث يقول كبير الخبراء الاقتصاديين في الشرق الأوسط في بلومبيرغ إيكونوميكس زياد داود، ان الموازنة الجديدة ستشمل 4 عوامل رئيسية، هي:

● التقدم في تعديل أوضاع الضبط المالي: المتغيرات الرئيسية هو العجز في الميزانية، والإنفاق، والإيرادات غير النفطية.

● الأحجام النسبية لتدابير التقشف والتحفيز: المتغيرات الرئيسية في زيادة الإنفاق، والإيرادات غير النفطية، والإعلان عن دعم الوقود.

● افتراض سعر للنفط: المتغيرات الرئيسية هي عائدات النفط، والإعلانات عن دعم الوقود.

● التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي: المتغيرات الرئيسية هي تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017، والإنفاق، والإيرادات غير النفطية.

وعلق داود على إعلان الميزانية المقبلة، قائلا: «كان اتجاه السياسة المالية السعودية في السنوات الأخيرة معروفا، وهو الالتزام بالتقشف. وكان السؤال الوحيد الذي يطرح نفسه هو حجم التخفيضات في الإنفاق أو توقيت الضرائب الجديدة.

ولكن بالنسبة لعام 2018، فإن الموقف المتوقع لسياسة الحكومة ليس واضحا بعد وسنكتشف مع إعلان الميزانية إذا ما كان التقشف سيفسح المجال أخيرا للتحفيز».